

البيئة والسياسة البيئية

Environnement et Politique Environnementale Environment and Environmental Policy

تاريخ الاستلام : 2022/04/10 ؛ تاريخ القبول : 2022/09/06

ملخص

تمثل مسألة حماية البيئة أهمية بالغة نتيجة لما تمثله من أساس لوجود الإنسان والكائنات الحية المحيطة به وبقائهم على قيد الحياة وبقاء الأجيال المستقبلية، لذلك تتضافر الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لحماية البيئة من ظاهرة التلوث والتي تمثل أخطر ما يمكن أن يهدد التوازن البيئي، وذلك في ظل ما يعرف بعلم البيئة والسياسة البيئية، فإمكانية مواجهة التحديات الماسة بالبيئة يستوجب تحديد البيئة والنظام البيئي والذي يعتمد على تحديد السياسة البيئية التي تقوم بدورها على التخطيط للحفاظ على الموارد البيئية أثناء مراحل الإنتاج والإستهلاك للمحافظة على التوازن البيئي .

الكلمات المفتاحية: البيئة ؛ التوازن البيئي ؛ السياسة البيئية ؛ الوعي البيئي ؛ النظام البيئي.

* جغري لمياء

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1،
الجزائر.

Abstract

The subject of environmental protection is of great importance because of the importance it represents for the existence and survival of man and the living organism that surrounds him and their survival for generations. future, therefore, international efforts are combined to protect the environment from the phenomenon of pollution, which represents the most dangerous thing that can threaten the ecological balance, and this is called the science of environment and environmental policy, because to solve the many obstacles that affect the environment we must specify the definition of the environment and the environmental system that depends on the definition of the Environmental Policy, which in turn is based on the planning to preserve environmental resources during the stages of production, consumption, to protect the environmental balance.

Keywords: Keyword ; Ecological Balance ; Environmental policy ; Environmental awareness ; Environment system .

Résumé

Le sujet de la protection de l'environnement revêt une grande importance en raison de l'importance qu'elle représente pour l'existence et la survie de l'homme et de l'organisme vivant qui l'entourent et leur survie pour les générations futures, par conséquent, les efforts internationaux sont conjugués pour protéger l'environnement du phénomène de la pollution, qui représente la chose la plus dangereuse qui puisse menacer l'équilibre écologique, et c'est ce qu'on appelle la science de l'environnement et la politique environnementale, car pour résoudre les nombreuses obstacles qui touche à l'environnement nous devons préciser la définition de l'environnement et le système environnemental qui dépend de le définition de la Politique Environnementale, qui a son tour est basé sur la planification pour préserver les ressources environnementales lors des étapes de production, de consommation, pour protéger l'équilibre environnemental .

Mots clés: Environnement ; Balance Ecologique ; Politique Environnementale ; Sensibilisation à L'environnement ; Système d'environnement.

* Corresponding author, e-mail: djeghrilamia73@gmail.com

إن تطور المجتمعات وتوجهها للإرتقاء لمصف الدول القوية لمواكبة التطور الراهن جعل الإنسان لا يكتفي بإستغلال البيئة من حوله لتلبية متطلباته فحسب، بل السعي لتحقيق التطور في مختلف المجالات خاصة في بداية القرن العشرين، وما واكب هذا التطور من تحويل للموارد والثروات البيئية، والذي لها تأثير مباشر على البيئة بكافة عناصرها هوائها ترابها ومائها، حيث أن زيادة نسبة التلوث البيئي والمتزامن مع التزايد المستمر لعدد السكان وتطور الظروف المعيشية، وتعدد والتنوع في السلع وما يصاحبها من نتائج مرتبطة بمراحل الإنتاج تم الاستهلاك، جعل الإنسان يساهم في زيادة حدة التلوث البيئي.

فمسألة التنمية المستدامة والبيئة النظيفة والتلوث البيئي كلها مسائل تتعلق بنفس الموضوع وهو وجوب تمتع الإنسان بمحيط نظيف وصحي يمنح لإنسان القدرة على العيش بعيدا عن الأمراض والتهديدات الماسة بالبيئة، فالإنسان نتيجة للتطور المستمر أصبح معرضا لعدة والأمراض، فالملوثات تمس بالبيئة، والتي تهدد الصحة والبيئة على مدى البعيد وإستمرارية التوازن البيئي للأجيال القادمة.

وقد تعددت الآراء حول تعريف البيئة حيث عرفت البيئة في مؤتمر استوكهلم لسنة 1972: " أن البيئة إيكولوجيا تعرف بأنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة، المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية وهي تشمل على الموارد والمنتجات الطبيعية والإصطناعية التي تؤمن إشباع حاجات الإنسان"(1).

كما جاء تعريف البيئة الطبيعية وفقا لهيئة الأمم المتحدة أنها: " ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الخارجي الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة فيما بينها"(2).

ويشكل التلوث البيئي أخطر الظواهر التي يشهدها العالم، والذي إنعكس سلبا على مختلف القطاعات، مما يقتضي ضرورة مكافحة هذه الظاهرة لحماية البيئة ودوام إستمراريتها وأول السبل لتحقيق ذلك هي وضع سياسة بيئية تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية والكائنات الحية لضمان تحقيق تنمية المستدامة، وذلك من خلال تدخل الدولة لحماية البيئة في هذا الإطار، ونحاول من خلال هذه الدراسة إبراز مفهوم البيئة وعناصرها وما المقصود بالسياسة البيئية والتنمية المستدامة والهادفة للحفاظ على التوازن البيئي.

لذلك فإنه سوف يتم معالجة هذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية:

فيما يتمثل مفهوم البيئة ؟ وماهي علاقته بالسياسة البيئية والتوازن البيئي؟

سوف نقوم من خلال هذا البحث بالتعرض إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالبيئة ، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين نعالج في الأول نطاق الشكل في المفهوم البيئي، والثاني نخصه للمفاهيم المرتبطة بالبيئة والتي تحدد كيفية حمايتها والحفاظ عليها وفق الخطة التالية:

المطلب الأول: مفهوم البيئة:

إن العديد من المفكرين يرون أن البيئية هي المحيط الذي يوفر للإنسان مختلف الموارد الطبيعية بشتى أنواعها، سواءا كانت هذه الموارد متجددة أو غير متجددة ليتمكن الإنسان بدوره من إستغلالها وإستهلاكها في شؤون حياته اليومية وتلبية

إحتياجاته ورغباته، سواءا كان هذا الاستغلال أو الإستعمال للموارد كما هي، أو من خلال تحويلها من حالتها الخام للتمكن من الإنتفاع بها، أو الإعتماد على ماتوفره له للدخول في تعاملات وعلاقات بين مختلف أفراد المجتمع، وسوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى ما المقصود بالبيئة لغة وإصطلاحا وتعريفها من الناحية القانونية في مختلف الاتفاقيات الدولية الحامية للبيئة من جهة والى مختلف المفاهيم المرتبطة بها و التي تعد أساسية للحفاظ على البيئة من مخاطر التلوث كمفهوم التنمية المستدامة و التخطيط البيئي و التقييم البيئي و المعايير البيئية.

ولمعرفة هذه الموضوعات ينبغي أن نعرض أولا لنشأة مفهوم البيئة ومختلف التعاريف المرتبطة به ثم تعريف البيئة في الإسلام وماهي عناصرها الأساسية.

الفرع الأول: نشأة البيئة و تطورها عبر مختلف العصور:

تعد البيئة منظومة تضم جميع العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول الكرة الأرضية وعلى سطحها، وفي باطنها والهواء ومكوناته الغازية المختلفة، الطاقة ومصادرها، مياه الأمطار والأنهار والبحار والمحيطات، و سطح التربة وما يعيش عليها وداخلها من نبات وحيوان، والإنسان بثقافته المختلفة وعلاقته الإجتماعية وأهمية التفاعل بين تلك الثقافات والعلاقات، وإن كل هذه العناصر مجتمعة هي مكونات منظومة البيئة بصفة عامة(3).

كما تعرف البيئة بكونها الوسط أو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مختلف متطلباته الأساسية ومستلزماته للحياة، والتي يعتمد عليها في الحصول على إحتياجاته وإحتياجات عائلته، لفهم ما المقصود بالبيئة سوف نتطرق من خلال هذا الفرع إلى تعريفها وشرح المفاهيم المتعلقة بها والمرتبطة بحمايتها كالتخطيط البيئي والتوازن البيئي والصحة البيئية .

منذ وجود الانسان وجد نفسه محاطا بالمحيط الذي من حوله سواءا كان جبالا أو اراضي أو نباتات او حيوانات او مناخ بكل مايوجد بها ومن حولها، والتي مع الوقت اصبح يطلق عليها مصطلح الجغرافيا، ومع تطور الفكر الجغرافي من جهة والتغير المستمر لمعالمه ومكوناته وتعدد مظاهر التشابه والإختلاف في معالمها، فقد إهتم العديد من المفكرين بالبيئة التي من حولهم، كالمصريين والفينيقيين وما جاء في القرآن الكريم.

وما تناوله العديد من المفكرين العرب حول البيئة ككتاب البلدان عن اليعقوبي، وكتاب المسالك والممالك عن ابن خرداذبه، والاسطخري والمسعودي وابن حوقل والمقدسي والادريسي وغيرهم من تناولوا بالذكر الوعي الجغرافي خاصة في جنوب آسيا وإفريقيا، كما جاء ماركو بولو بالعديد من المعلومات حول تنوع البيئات لاسيما في قارة آسيا، ليتم في القرن الخامس عشر اكتشاف الأمريكتان من قبل الاسبان، وطريق رأس الرجاء الصالح على يد البرتغاليين الى الهند. (4)

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر امتد الكشف الجغرافي الى داخل آسيا وأستراليا وأمريكا، وفي أواخر القرن التاسع عشر تم التوغل في العمق الافريقي جنوبا، وخلال القرن العشرين اتسعت بشكل ليس له مثيل دائرة الدراسات البيئية والجغرافية لتشمل المناطق القطبية نظرا للتطور الاقتصادي والاجتماعي والصناعي

وغيره من المجالات، ومدى التأثير المباشر والغير مباشر على المحيط الجغرافي والبيئة نتيجة للتطور المستمر وازدياد حدة التلوث، وهي ما كثفت من توجه العديد من المفكرين لدراسة البيئة الطبيعية والانسان والتفاعل المشترك بينهما ومدى تأثير كل منهما في الآخر.

وجدير بالذكر أن دراسات الفلاسفة والجغرافيين للبيئة الجغرافية ومدى تأثيرها على الإنسان تدرجت عبر العصور منذ العصور القديمة الى وقتنا الراهن وهو ما سوف نتناوله بطريقة موجزة.

ففي العصور القديمة فقد لاحظ هيبوقراط في سنة 420 قبل الميلاد الفرق بين سكان الجبال ذوي البنية القوية والطول الضخم وسكان السهول الجافة والشبه الجافة والذين تميزو بقصر القامة وضعف البنية، كما أشار أرسطو سنة 222 قبل الميلاد عن أثر البيئة على حياة السكان(5)، وقد جاء سترابون بمثل هذه الأفكار في القرن الأول ميلادي من خلال محاولته ربط قوة روما باثر التضاريس والمناخ المحيط بها عليها.

أما في **العصور الوسطى** فقد كان نفوذ الكنيسة في أوروبا يقف كحاجز أمام البحث العلمي، خاصة فيما يخص الحياة البشرية وتفاعل الانسان مع محيطه وعلاقته بمن حوله، وذلك راجع الى نظرة الكنيسة الى البيئة الطبيعية وإعتبارها هي والفروق البشرية من عمل الله خالقها وليست مجال للبحث أو التطوير أو الدراسة، وإنما هي حتمية يجب التعامل معها كما هي ولا تقبل البحث، كما كانت الكنيسة ترى بأن البحث والدراسة من شأنه الخروج عن الدين وتفسير الأمور عكس ما جاء به الكتاب المقدس وهو ما جعل من تلك الفترة تمتاز بافتقارها للبحوث العلمية الدراسات.

ولكن **معالم الدين الإسلامي** الحنيف وما جاء به جعلت العرب متفتحون ومتطورون في العديد من المجالات بما فيها المجال الجغرافي البيئي، حيث قامو بدراسة الظواهر الطبيعية البيئية وعلاقة الإنسان بمحيطه، وقامو بترجمة التراث القديم، ومن بين أبرز الباحثين نخص بالذكر ابن خلدون في القرن الرابع عشر ميلادي في مجال التكيف البيئي وأثار إختلاف البيئات على الإنسان الموجود بها(6).

أما في **عصر النهضة والعصر الحديث** فقد إمتازت هذه الفترة بتعدد الدراسات الجغرافية خاصة من قبل الإسبان نحو العالم الجديد في الأمريكيتين كما سبق الإشارة إليه، وعلى يد البرتغاليين نحو طريق رأس الرجاء الصالح بجنوب إفريقيا نحو الهند، حيث إتسع الفكر الجغرافي وفكرة التنوع البيئي، ونخص بالذكر هنا ماجاء به همبولت(7) على التوازن البيئي بين أثار البيئة الطبيعية وعلاقتها بالنشاط البشري وأن كل يؤثر في الطرف الآخر.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي تميز بالتطور الكبير فيما يخص الدراسات المتعلقة بالبيئة في مختلف جوانبها وظهور نظرية داروين، فقد توجهوا الجغرافيون نحو إبراز أهمية تكيف الإنسان مع البيئة من حوله وتعامل الكائنات الحية مع بعضها البعض في إطار البيئة الطبيعية التي يتأثر بها.

ومع التيار العلمي لدراسة تكيف البيئي ظهرت دراسات تتعلق بالبيئة الطبيعية مثل ما جاء به ديمولان في كتابه البيئة والنظم الاجتماعية(8) الذي ظهر في فرنسا في أوائل القرن الحالي، وهو ماجاءت به أيضا إلين سمبل في كتابها عن التأثيرات البيئية(9)، الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في اوائل القرن العشرين.

ففي الفترة الأخيرة العديد من المفكرين والباحثين والجغرافيين يرون أن الإنسان بوجوده فهو خاضع للأثر البيئي والبيئة بوجودها حول العنصر البشري فهي بدورها تتأثر بسلوك الإنسان، وبالتالي فالسلوك البشري ينعكس إيجابا أو سلبا على الوجود

البيئي والعكس صحيح فهي معادلة حتمية تنتج عن التأثير والتأثير المتبادل بين العنصرين.

الفرع الثاني: تعريف البيئة لغة:

ينقسم تعريف البيئة إلى البيئة لغة والبيئة اصطلاحاً، حيث من ناحية كلمة البيئة من باء بيوء ومصدرها بَوَأ، ولذا يقولون بوء الرمح أي سدده أو هدفه(10)، ويقال تبوء بمعنى نزل وأقام، وهو فعل لازم ويتعدى بحرف الخبر، وإستعمل في القرآن واللغة العربية متعدياً، لقول تعالى "وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكَ مَبَصَّرَ بِيوتاً" سورة يونس، الآية 87، ويتمثل تعريف البيئة لغة هي منشقة من فعل "بوأ" لقوله تعالى: "وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَا خُلُقَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأْنَا فِي الْأَرْضِ تَنْخَدُونَ مِنْ سُهُولِهَا فُصُورًا وَتَنْجَثُونَ الْجِبَالَ بِيوتًا فَادْكُرُوا آلاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ" الآية 74 من سورة الاعراف، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم (من كذب علي متعمداً فليتبوء مقعده من النار)، ولقوله عز وجل " ولقد بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبَوَّأَ صَدَق" سورة ال عمران، الآية 121.

فالبيئة لغة تقال أيضا عن المكان والمنزل، ويقال: أباه منزلاً أي هياه له، وأنزله، وممكن له فيه، والاسم البيئة والباءة والمباءة، وتطلق على منزل القوم حيث يتبوءون من قبل واد أو سند جبل، ومنه المباءة معطن الإبل حيث تنام في الموارد أو المراح الذي تبيت فيه(11)، ويتضح من هذه المعاني أن البيئة هي منزل الإنسان والحيوان(12).

ويقال أيضا عن البيئة أنها المحيط ، حيث تعبر عن كل ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما كالبيئة الطبيعية، والبيئة الثقافية والاجتماعية، وما جاء في القرآن الكريم لقوله عز وجل " والَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ سِوَةَ الْحَشْرِ، الآية 9.

أما كلمة بيئة في اللغة الفرنسية L'Environnement فهي تعني الظروف التي تؤثر على حياة الإنسان سواء كانت طبيعية أو ثقافية أو إجتماعية أو صناعية(13)، وأما كلمة البيئة في اللغة الإنجليزية Environment فهي تعني كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر عليها.

الفرع الثالث: تعريف البيئة اصطلاحاً:

أما اللغة اصطلاحاً فإن التعاريف المتعلقة بالبيئة تتعدد ويمكننا ذكر منها أن "البيئة تعد هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويؤثر فيه ويتأثر به(14)، وتتمثل البيئة في كل ما يحيط بالإنسان من هواء وماء وتربة وضوء الشمس ومعادن في باطن الأرض والنبات والحيوان على سطحها وفي بحارها ومحيطاتها وأنهارها"(15).

كما عرفت البيئة أيضا أنها: "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء ولباس ومأوى و يمارس فيه علاقاته مع إقرانه من بين البشر"(16)، ولقد جاء تعريف البيئة في القانون الجزائري رقم 10-03 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المادة 04 والذي جاء فيه " تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية"(17).

كما تم تعريف البيئة أنها: "مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمحيطه بالمساحة التي يقطنها والتي تحدد نشاط الإنسان وإتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته"(18)، ويمكن تعريف البيئة على أنها: كل ما يحيط بالإنسان فهي عبارة عن مجموعة الظروف والعوامل الخارجية المحيطة بالكائنات الحية بداية من الإنسان.

فالبيئة هي الإطار أو الظروف المحيطة التي تؤثر في حياة الكائنات الحية ونموها والتي تستطيع أن تحصل منها على المقومات الأساسية لحياتها، فالبيئة هي مجموعة من العوامل المتكاملة التي تمثل وسط واحد والتي تتأثر بالمؤثرات الخارجية.

كما يمكن تعريفها: هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من مظاهر طبيعية خلقها الله -عز وجل- ، يتأثر بها ويؤثر فيها، وتعرف أيضا على أنها " المحيط الطبيعي والصناعي الذي يعيش فيه الإنسان بما فيه من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته المتزايدة، إذ تتطوي على وسط طبيعي وآخر مقام بفعل نشاط الإنسان(19)"، وتعرف البيئة أيضا بأنها: " المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية، ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته(20).

كما تبنى مؤتمر "ستوكهولم" لسنة 1972 مفهوما للبيئة مفاده يتضمن: " أن البيئة إيكولوجيا تعرف بأنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة، المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية"(21) ، وهذا التعريف كما هو واضح يشمل: الموارد والمنتجات الطبيعية والاصطناعية التي تؤمن إشباع حاجات الإنسان.

وأما الأمم المتحدة فتعرف البيئة الطبيعية على أنها " ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الخارجي الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة فيما بينها"(22).

إن البيئة الطبيعية تتكون من مكونين أساسيين وهما الأحياء والتي تشتمل على الإنسان والكائنات الحية الأخرى مثل النباتات والحيوانات، والمكون الأساسي الثاني وهو الموارد الطبيعية مثل الماء، الهواء، التراب، والمواد الأخرى مثل النفط الحديد، والتي جميعها تدخل في علاقات فيما بينها، وبالتالي جميعها جزء من البيئة الطبيعية(23).

الفرع الرابع: تعريف البيئة في الإسلام

إن بيئتنا التي أنعم الله علينا بها ومنحنا إياها، يتعين علينا أن نسعى لحمايتها والمحافظة عليها لتؤدي دورها كما أراد الله تعالى، وقد حذر جل شأنه كل من يسيء إليها أو يفسد فيها بالعقاب الشديد، لقوله تعالى: " وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ"، سورة البقرة، من الآية (211)، ولقوله عز وجل: " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا"، سورة الأعراف من الآية (56).

وقوله عز وجل: " ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمَلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ"، سورة الروم من الآية (41) ، فالإنسان يستوجب عليه

صيانة والحفاظ على محيطه، وعدم الحاق الضرر للبشر وللمخلوقات قد نهى عنه الإسلام.

فالبيئة بمواردها الطبيعية لا تعتبر ملكًا خالصًا لجيل من الأجيال يتصرف بها كيفما (24) يريد، إنما هي ملك وميراث دائمًا للبشرية لا يستطيع أي جيل أن يدعى لنفسه ملك هذا الحق (25) وقوله تعالى: " وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ " سورة البقرة من الآية (36) ، فالإسلام خاتم الرسالات الربانية إلى البشر تضمن قواعد وضوابط السلوكيات البشر وبيئته لتستمر الحياة كما قدر الله وحتى يرث الله الأرض ما عليها .

ففيما يخص علاقة الانسان بالبيئة في الشريعة الإسلامية فإن الإنسان خلق مستخلف يتصرف فيما يحيط به دون أن يكون مالكا له، فالإنسان وصى على هذه الموارد البيئية لتلبية حاجياته ومواصلة عيشه دون حق تبديدها أو الأضرار بما حوله، فهو وكل ما يحيط به ملكا لله عز وجل، وقد جاءت الشريعة الإسلامية منظمة لعلاقة الإنسان بخالقه وبعلاقته بالمجتمع والطبيعة من حوله، فالقرآن الكريم والسنة النبوية وضعتا الأسس والقواعد بشتى تفاصيلها، فكل واقعة الا والله فيها حكم حتى يرث الله الارض ومن عليها.

ورغم أن كلمة بيئة لم ترد في القرآن الكريم أو السنة النبوية ومع ذلك فإن مفهومها ورد في القرآن الكريم متعلقا بالأرض وما فيها، لقول الله عز وجل: " وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً " سورة البقرة من الآية 30، ولقوله عز وجل: " يَا دَاوُودَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ " سورة ص من الآية 26، وهذه الخلافة تستلزم التعامل مع البيئة باعتبارها نعمة من الله تعالى سخرها للإنسان لتلبية حاجياته من جهة وتحقيق أهدافه.

وجاء الإسلام كاشفا للناس أن آيات الله سخرها لنفع البشر كقوله عز وجل: " وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمِ مَسْجَرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مَخْتَلِفًا أَلْوَانَهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ " سورة النحل من الآية 12- 13، كما جاء في العقيدة الإسلامية وجوب حماية البيئة لقوله سبحانه وتعالى عز وجل " وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ زَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ " سورة الأعراف الآية 56.

ونستخلص مما سبق أن مفهوم البيئة في الإسلام يشمل كل ما يحيط بالإنسان بدءا من الأرض التي تقيه وصعودا الى السماء التي تضله وما بينهما، فالشريعة الإسلامية بقدر ما تحمي كل واحد منا فإنها تحمي المحيط الذي نعيش فيه.

المطلب الثاني: السياسة البيئية والتوازن البيئي

الفرع الأول: السياسة البيئية

نقصد بالسياسة البيئية اعتماد برنامج محدد لتحقيق الأهداف والسياسات التي تقوم على تحديد السلوك وإتخاذ القرارات، وفق مخطط مرسوم سواءا كان قصير المدى أو بعيد المدى، لضمان حاجية الوقت الراهن والحفاظ على متطلبات المستقبل، وفق ما تضعه الهياكل والبرامج المعتمدة والمسيرة من قبل القائمين عليها. (26)

أولا: تعريف السياسة البيئية عناصرها وأهدافها:

تتضمن البيئة العديد من الثروات والموارد والتي تمثل عناصرها الأساسية، هذه العناصر تمثل مخزون الحاضر والمستقبل للإستغلال، وعليه فالسياسة البيئية هي الوسيلة المعتمدة لضمان نوع من التوازن البيئي والحفاظ اللازم على سلامة الأنظمة البيئية وفي نفس الوقت تكثيف السياسات والجهود لمكافحة ظاهرة التلوث.

وتعرف السياسة البيئية بأنها: " تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية (27)".

كما يمكن تعريفها بأنها " وضع أساسيات النظام وعلاقته مع جميع مفردات الأداء البيئي، وهي تزود اتجاهات الأنظمة بالإحساس والالتزام نحو البيئة وعمل الهيكل من أجل تحقيق الأهداف والأغراض (28) بالإضافة إلى كونها "عنصر من السياسة العامة، يتمثل في التوجيهات والغايات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما يتم إملؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة (29)".

ثانيا: عناصر السياسة البيئية:

تعتمد السياسة البيئية على توفر العديد من العناصر لتحقيق أهدافها المرجوة ومن بين هذه العناصر أن الأهداف البيئية تمس بكافة المجالات وعلى مختلف المستويات الوطنية والدولية، كما أنها تعتمد على الواقعية بإعتبار أن الحلول الموضوعية لحل المشكلات البيئية تعالج المشاكل الحالية (30).

وتقوم أيضا السياسة البيئية على وجوب التوافق بين مضمون السياسة والمجال المستهدف، ومن أهم العناصر لتحقيق السياسة البيئية وجوب إنتهاج سياسة القوانين والتشريعات الرادعة للتلوث، وفي نفس الوقت لا تكون معيقة للإنتاج مهما كان المجال.

كما توجد قوانين تشريعية تضمن وضع خطط بيئية سواء كانت طويلة المدى أو قصيرة المدى أساسية لتحقيق وتطبيق السياسات الداعمة (31)، والحافطة للبيئة والتي تعمل للموازنة بين تحقيق المتطلبات للأفراد والمجتمعات، وضمان وجود التنمية اللازمة للموارد البشرية الكفيلة بتحقيق التوازن البيئي والصحة البيئية والمتجانسة مع تحقيق الطلبات والانتاج للأفراد وذلك ضمن الحلول الواقعية للكف من ظاهرة التلوث أو من حدثها .

ثالثا: أهداف السياسة البيئية وإطار مهامها.

تهدف السياسة البيئية إلى تنظيم الأنشطة البشرية التي تمس بالبيئة من خلال الحد أو التخفيف من مختلف مصادر وأسباب التلوث البيئي الناتج عن التصنيع أو الإنتاج أو غيره من الممارسات الانتاجية لإمكانية التقليل من درجته (32)، وأخذ بعين الإعتبار ما تتمتع به البيئة من خصائص تمتاز بالإستمرارية والقدرة الاستيعابية، مراعاة

الإعتبرات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتحديد الآثار البيئية وكيفية معالجتها.

وتحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والأهداف الأخرى المحددة في القطاعات الأخرى وخاصة التنمية الزراعية، والصناعية، والسياحية، فالسياسة البيئية لا تنحصر في رسم المبادئ التوجيهية العامة بل لابد أن تشمل مجموعة من الأهداف الخاصة المترابطة فيما بينها، من خلال وضع سياسات بيئية تتلائم والإستراتيجيات الواقعية، وتهدف لتحقيق الوعي البيئي مع التطور الإقتصادي وتطور كافة الميادين، ووضع مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالسياسات البيئية العامة للبيئة وفق مفهومها الدولي⁽³³⁾، فالسياسة البيئية تهدف لمعالجة الأضرار البيئية والمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى السياسة البيئية إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته وقيمتها من كافة أشكال التلوث⁽³⁴⁾.

الفرع الثاني: التوازن البيئي

يمثل النظام البيئي وحدة تنظيمية في حيز معين، وهو يعني التفاعل الديناميكي لجميع أجزاء البيئة، مع التركيز بصورة خاصة على تبادل المواد بين الأجزاء الحية وغير حية⁽³⁵⁾.

أولاً- مفهوم النظام البيئي

إن تحقيق التوازن البيئي يتطلب تحقيق التوازن بين عناصر البيئة (عناصر الإنتاج، عناصر الإستهلاك، عناصر التحلل، العناصر الطبيعية غير الحية)⁽³⁶⁾، وهو ما يعرف بالنظام البيئي حيث يمكن تعريف النظام البيئي أنه نظام متكامل يعيش فيه كل المساهمين في التوازن، حيث كل عنصر يعتمد على العنصر الأخر في ما يحتاج لتلبية متطلباته، وهذا ما يشكل نظام مرتبط ومتكامل⁽³⁷⁾.

ويمكن تحديد فيما يتعلق بالنظام البيئي أن تخلل أو تغير واحد منها يؤدي الى تغيير نظامها في أجمعها، ومع ذلك فإن النظام البيئي رغم دقته إلا أنه يتميز بصلابته فتغير عنصر من عناصر البيئة المكونة للتوازن البيئي لا يؤدي الى إنعدامها وإنما تلاحظ توجه العناصر الأخرى نحو تعويضه والحلول محله.

ثانياً- التوازن البيئي

إن البيئة الطبيعية تمتاز بالتوازن ولكن التدخل المستمر من قبل الإنسان وتعامله مع المحيط الذي يعيش فيه، وإستغلاله له بصفة مستمرة جعل البيئة تخضع لبعض التحولات والتغييرات، لكن يمكن القول في الأساس أن البيئة الطبيعية تمتاز بصفات تقوم بالعمل مع بعضها البعض لضمان التوازن من خلال ما تتميز به العناصر البيئية من القدرة الدائمة على التجدد في مواردها الطبيعية، تميزها بالإستقرار في معالمها الأساسية، وحفاظها على نقائها رغم ما يؤثر عليها من ملوثات، كما يعد النمو والتجدد⁽³⁸⁾.

فمن خلال ما سبق فإنه يقصد بالتوازن البيئي المحافظة على مكونات البيئة بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقائصها وتجدها المستمرين من خلال التوازن بين عناصرها البيئية⁽³⁹⁾.

الفرع الثالث - التخطيط البيئي والتنمية المستدامة

في إطار دراسة مفهوم البيئة وما يتعلق بها من مخططات وعلاقات فإنه يعد التخطيط البيئي مرتبط بالبيئة ومسألة التنمية المستدامة، وبتقييم الأثر البيئي، فمن غير الممكن التطرق لمفهوم البيئة دون اعطاء لمحة ولو بسيطة عن ما المقصود بالتخطيط البيئي والأثر البيئي وبرز مفاهيم جديدة كالتنمية المستدامة ومدى تأثير كل هذه المفاهيم في تحقيق التوازن البيئي، وهذا ما سوف نعالجه في هذا الفرع من خلال التطرق لكل على حدى .

أولا - التخطيط البيئي

إن التخطيط البيئي هو دراسة مختلف المشروعات والمخططات المقترحة من قبل الحكومات وتأثيراتها البيئية، وذلك في إطار تحقيق الإستغلال المتوازن للموارد البيئية دون المساس بتوازن البيئة⁽⁴⁰⁾ أو إحداث خلل بأحد عناصرها، ويعالج التخطيط البيئي القدرات والإمكانات التي تقدمها البيئة والتي تمثل عناصرها، ويجب أن يعتمد في إنشاء التخطيط على عدم المساس بالحدود القصوى ولأساس قيام مقومات البيئة، وذلك لتجنب أي تأثير عكسي قد يمس بتوازن البيئة.

فالهدف من إنشاء المشاريع هو الحصول على متطلبات الشعوب وفق مخططات تضمن بقاء الموارد الطبيعية الموفرة من قبل البيئة للأجيال المستقبلية من جهة، وحصول الفرد على متطلباته من جهة ثانية، فالتخطيط البيئي يعتمد عليه إنشاء التوازن بين العناصر البيئية وزيادة السكان، وتجنب الوقوع في مشكلة إستنزاف الخيرات والترواث البيئية وتهديد الحياة البيولوجية، ونتيجة لذلك يستوجب توافق التخطيط البيئي مع متطلبات التنمية المستدامة، والتي تعد التخطيطات البيئية جزء لا يتجزء منها .

ثانيا - التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من أهم المسائل والقضايا التي تثير إهتمام مختلف وحدات المجتمع الدولي والوطني على حد سواء، ويرجع ذلك لكون ما تعتمد عليه سياسة التنمية المستدامة من وجوب تحقيق التوازن مناصفتا بين ما تتطلبه الأجيال الحالية وما يستدعيه البقاء للأجيال المستقبلية هو بمثابة حفاظ دائم للبيئة.

فالمقصود بالتنمية المستدامة تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة، فكون التنمية المستدامة تتطلب تلبية حاجيات الحاضر دون تهديد حاجيات المستقبل فهي تقوم على وضع المخططات اللازمة كما سبق الإشارة إليه سابقا وفرض البرامج والمشاريع والتخطيطات التي تتوافق مع تحقيق الرفاهية الإجتماعية والمحافظة على المخزون الطبيعي والإصطناعي، لحماية وصيانة الموارد البيئية سواء كانت متجددة أو غير متجددة.⁽⁴¹⁾

ولتحقيق ذلك يستوجب بداية صيانة الموارد من خلال إستخدام هذه الموارد وفق معايير محددة لضمان عدم إستنزافها وبقائها كمورد ومصدر دائم، فتطور المجال الصناعي والتكنولوجي وزيادة الطلب العالمي على الموارد الطبيعية معتمد في ذلك على التوازن بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي، وتوفير مستلزمات السكان

المتزايدة دون إحداث ضرر على البيئة في عناصرها أو في نظامها، فالتنمية المستدامة تقوم على تحديد وحوصلة حجم الموارد الطبيعية وطبيعتها ومدى زيادتها أو نقصانها في إطار زمني محدد بالسنوات، فالتنمية المستدامة تمثل إستراتيجية متبناة من قبل الأمم والشعوب للحفاظ على الدوام المستمر لعناصر البيئة ومتطلبات الشعوب والتوازن البيئي وحماية الموارد من تهديد الإستنزاف(42).

وقد جاءت التنمية المستدامة كنتيجة لعدة تراكمات خلص إليها المجتمع الدولي، حيث ظهرت كمفهوم ولأول مرة في مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972(43) عن البيئة والذي أسس أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992(44)، والذي ركز على فكرة التنمية والبيئة فلقد حدد تصريح ريو الذي صدر عن المؤتمر التزامات الدول في سعيها نحو التنمية المستدامة.

ثانيا- تعريف التنمية المستدامة

عرفت التنمية المستدامة تعاريف متنوعة حيث ظهرت العديد من التعريفات التي تضمنت تعريف مصطلح التنمية المستدامة، حيث عرقتها رئيسة وزراء النرويج السابقة Gro Harlem bruntland سنة 1987 في " تقرير مستقبلنا المشترك " للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية(45)، أن التنمية المستدامة هي: " التنمية التي تلبى إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها "(46)، وتعرف التنمية المستدامة كذلك أنها : " محاولة للحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والإقتصاد"(47)،

وتعرف أيضا التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ري دي جانيرو سنة 1992 على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية حيث تتحقق بشكل متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدأ الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا تكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية "(48).

وعرّفها السيد W.Ruchelshaus مدير هيئة حماية البيئة الأمريكية بأنها: " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة"(49).

وهناك بعض المميزات التي تتمتع بها التنمية المستدامة ككونها تتميز بوجود علاقة تداخل بين ما هو طبيعي وما هو إجتماعي في التنمية، وتتميز التنمية المستدامة بتداخل وترابط الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها المتعلقة بها، كما تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته(50) من خلال مساهمة القطاعات والجماعات عبر إنشاء إستراتيجيات وبرامج وسياسات لضمان ذلك(51).

وتهدف التنمية المستدامة لتحسين القدرة على إدارة الموارد الطبيعية، وإحترام البيئة الطبيعية أثناء ممارسة السلوك البشري وقيام التفاعل بين عناصر البيئة وعدم الإضرار بها(52)، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية، التوازن البيئي والسلوك الإنساني، وربط التكنولوجيات الحديثة بما يخدم المجتمع وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع التنموي في مجالات البيئة والمجال الإقتصادي والاجتماعي، وتنمية وعي المجتمعات بالمشاكل البيئية وإيجاد الحلول لها.

إضافة الى ما سبق فإن التنمية المستدامة تهدف للحفاظ على التوازن البيئي و مخزون الموارد البيئية للأجيال المستقبلية، فمفهوم التنمية المستدامة يتمثل في حماية الموارد البيئية بكافة عناصرها الأساسية سواء المتجددة أو الغير متجددة(53).

الفرع الرابع - تقييم الأثر البيئي ومعايره

يهدف تقييم الأثر البيئي إلى تحديد ما الأثار الجانبية التي يمكن أن تمس بالبيئة في مختلف المجالات والنااتجة عن مشروع محدد في إطار البيئة، ويعد تقييم آثار البيئة جزء لا يتجزء من عملية التخطيط للمشروع ففي ظلّه يتم تحديد مدى جدوى المشروع والآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على الصعيد الوطني والإقليمي في المجال البيئي، وإن كان إيجابية أو سلبية، لمعرفة ما إدى كان يستوجب مواصلة عملية التخطيط للمشروع من عدمه لضمان الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة وعدم المساس بالحياة البيولوجية بطريقة يمكن أن تهدد إستمرارها.

ولتحديد الاثر البيئي يجب أن يكون لنا نظرة حول الوعي البيئي والذي يقصد به إدراك أفراد المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية ومنع أو الحد من تدهورها أو تلوثها، فبالاستناد الى مفهوم الوعي البيئي يمكن تحديج المعايير البيئية المعتمدة للحفاظ على البيئة وتوازنها.

أولاً- تقييم الأثر البيئي

يعد تقييم الأثر البيئي أحد أهم الضمانات الهادفة الى تحقيق التوازن من حيث التكلفة البيئية والفائدة الإقتصادية ووجوب ضمان السلامة البيئية للمشاريع الإنمائية(54)، فهو يعد جزء هام من عملية التخطيط للمشروع، حيث أن الفوائد أو التكاليف البيئية للمشروع عادة ما تكون مظاهر خارجية أو آثاراً جانبية تؤثر على المجتمع.

وتقيم الآثار البيئية للمشاريع سواء كانت إقتصادية واجتماعية يجب أن يكون وفق الأبعاد السياسية المحددة، ففي التقييم الإقتصادي الإجتماعي للمشروع ندرس الآثار البيئية على نوعية الحياة إلى جانب معايير أخرى لمعرفة مدى إيجابية أو سلبية المشروع ومدى أثره على المحيط من حوله تعديلات للتوصل إلى تقييم إيجابي، كما يدرج في تقييم فائدة المشروع من حيث تكلفة بعض الآثار البيئية التي يمكن قياسها إقتصادياً إلى جانب عوامل إقتصادية أخرى.

والهدف من تقييم الأثر البيئي هو ضمان السلامة البيئية للمشاريع الإنمائية، ونقصد بذلك تحديد الآثار الناتجة عن المشروع طيلة فترة وجوده هل سوف تمس بالبيئة أم لا وهل سوف يكن لها تأثير سلبي على صحة البيئة مستقبلاً، وبالتالي وضع التدابير اللازمة لتخفيف من الضرر الملحق بالبيئة سواءا كان نوعياً أو كمياً(55) كما سبق الإشارة اليه سابقاً .

ثانياً - المعايير البيئية

إن أكبر تهديد للبيئة هو التلوث البيئي ولامكانية مكافحته وتحقيق حماية حقيقية للبيئة يستوجب وضع معايير بيئية تقوم على تحديد او قياس درجة التلوث الماسة بعناصر البيئة، ويمكن هذه المعايير الى معايير نوعية، ومعايير تقنية، ومعايير الإنبعاثات،

ومعايير المنتجات أو الإنتاج⁽⁵⁶⁾، ونقصد بالمعيار النوعي المعايير المحددة لدرجة التلوث والتي تقوم على عملية بسيطة تتمثل في أخذ عينة من المكان أو الوسط الذي تعرض للتلوث ومقارنتها مع الوسط الخالي من التلوث حيث يمكن من خلال هذه العملية معرفة درجة التلوث.

ولا يعتبر معيار الانبعاث مرتبط بدرجة التلوث مثلما هو معتمد في المعيار النوعي وإنما هو يعود لدراسة نسبة التلوث المنبعث من مصدره و مقارنته مع المصدر بحد ذاته، ونقصد بالمعيار التقني متابعة التقنيات والأدوات اللازمة لمكافحة التلوث والتي تساهم في تحديد كل من المعيار النوعي و معيار الانبعاث.⁽⁵⁷⁾ وأما معيار الإنتاج فهو راجع الى دراسة ما ينتج عن مراحل عملية الإنتاج.

ونستخلص مما سبق أنه لا يكفي تحديد السياسات المنتهجة والتخطيط اللازم للمشاريع الإنمائية وإنما يستوجب الأمر أيضا تحديد المعايير وتقييم الأثار الناجمة عن هذه السياسات والمشاريع لمعرفة مدى الأثار الناتجة عنها في إطار سلامة المحيط الذي نعيش فيه و تحقيق الصحة البيئية و التوازن البيئي.

الخاتمة

إن البيئة التي نعيش فيها تستوجب الحماية نظرا لما تمثله من مورد للحياة و محيط للمعيشة، فالتطور المستمر جعل من البيئة هدفا مباشرا لمخلفات التطور الصناعي والإقتصادي وعملية الإنتاج والإستهلاك وإستنزاف الخيرات وغيرها الأثار من الملوثات الناتجة عن السلوك الإنساني والماسة مباشرة بالتوازن البيئي. و للحفاظ على البيئة تتوجه مختلف الحكومات والدول إلى بداية التعريف بها ضمن قوانينها وتشريعاتها وتحديد مختلف السبل لحمايتها من التلوث بشتى انواعه، ولتحقيق ذلك يستوجب الأمر إنتهاج سياسات بيئية ووضع مخططات قصيرة المدى وطويلة المدى تقوم على نشر الوعي البيئي والتخطيط لضمان تحقيق نوع من التوازن البيئي بين ما يمنح الإنسان القدرة على تلبية حاجياته وحاجيات عائلته من جهة والحفاظ على الموارد والثروات الحالية للأجيال المستقبلية، بالإضافة إلى تحديد أساليب معينة تضمن الحماية المستمرة للمحيط الذي نعيش فيه و التي تتماشى مع فرض القوانين وتطبيق العقوبات على المنتهكين بهدف الحفاظ على الإرث الحالي للأجيال المستقبلية في ظل ما يعرف بالتنمية المستدامة.

فالسلوك الإنسان بطبعه يهدف الى السعي الى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية في المحيط الذي يعيش فيه و الذي من شأنه أن يؤثر سلبا أو إيجابا على البيئة، لذلك تهدف السياسة البيئية إلى ضمان الحفاظ على التوازن البيئي من خلال توفير متطلبات الفرد وضمان الحفاظ على البيئة .

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من هذا البحث، أن مفهوم البيئة مرتبط بالعديد من المفاهيم الأخرى والتي تعد أساسية للحفاظ على المحيط الذي نعيش فيه، فالبيئة تستوجب الدراسة كعلم للتمكن من إستنباط النظريات ووضع السياسات و المخططات والمشاريع الواجبة الإنتهاج، والنظر فيما تتأثر به وتؤثر فيه، والتي من شأنها في مجملها و بالاعتماد على معايير مناسبة أن تساهم في حماية المحيط محيط نعيش منه وفيه وذلك على المدى القريب والبعيد لضمان البقاء البشري .

وفي الأخير فإن رغم تطور المجتمعات وما يوازي ذلك من تطور في شتى المجالات تبقى مسألة الحفاظ على البيئة أكبر تحدي للإنسانية جمعا، لذلك نتوجه بمجمل المجتمعات على الإعتماد على عدة معايير (الكمية و النوعية) لتحديد مدى

الآثار الناتجة عن المشاريع الإنمائية، و ذلك لإيجاد حلول للأضرار التي من شأنها أن تمس بالتوازن البيئي و بالوجود البشري في بيئة صحية وآمنة و مستمرة .

المراجع:

- (1) منير اوسرير ومحمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية، دون ذكر الطبعة، الجزائر، 2010، ص 35.
- (2) ثامر البكري وأحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ي، الأردن، 2007، ص 57.
- (3) رعد حسن الصدن، نظم الإدارة البيئية والايزو، دون ذكر الطبعة، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001، ص 27.
- (4) ابراهيم مصطفى ابراهيم، البيئة والتلوث - دراسة تحليلية لانواع البيئات و مظاهر التلوث، دون ذكر الطبعة، مركز الاسكندرية للكتاب، 2003، مصر، ص 6.
- (5) ابراهيم مصطفى ابراهيم، المرجع السابق، ص 7.
- (6) ابراهيم مصطفى ابراهيم، المرجع السابق، ص 9.
- (7) فؤاد محمد الصفار، دراسات في الجغرافيا البشرية، مطبوعات القاهرة، دون ذكر الطبعة، القاهرة، مصر، 1974، ص 25.
- (8) إبراهيم مصطفى إبراهيم، المرجع السابق، ص 9.
- (9) محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط، مطبوعات الاسكندرية، الطبعة الأولى، مصر، 1989، ص ص 164-165.
- (10) ناهدة جليل الغالبي وضرغام كريم كاضم ، التلوث البيئي من منظور سلمي (المواد الكيمياءوية) نموذجاً، دون ذكر البلد، دون ذكر السنة، ص 127، والرجوع الى الموقع الإلكتروني : [https:// abu.edu.iq](https://abu.edu.iq)
- (11) ابن منظور، لسان العرب، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، دون ذكر السنة، ص 382.
- (12) محمد مرسي، الإسلام والبيئة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 18.
- (13) فوزية سعاد بوجلابة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تحت عنوان : أخطار التلوث البيئي على المعالم الأثرية بمدينة وهران وتلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية: 2014-2015، ص 11.

- (14) الشحات إبراهيم محمد منصور، البيئة في الإسلام، دون ذكر الطبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، دون ذكر الصفحة.
- (15) يحيى وزيري، العمارة الإسلامية والبيئة، عالم المعرفة، عدد 4، دون ذكر البلد، 1997، ص 7.
- (16) أحمد ابراهيم شبل، البيئة والمناهج المدرسية، مؤسسة الخليج العربي، الرياض، 1984، ص 6.
- (17) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، المطبعة الرسمية، يثر مراد رايس، الجزائر، 2003، ص 10.
- (18) محمد مرسي، الإسلام والبيئة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 19.
- (19) عارف صالح محلف، الإدارة البيئية "الحماية الإدارية للبيئة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 30.
- (20) محمد مرسي، المرجع السابق، ص 19.
- (21) منير اوسرير ومحمد حمو، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية، دون ذكر الطبعة، الجزائر، 2010، ص 35.
- (22) ثامر البكري وأحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 57.
- (23) ثامر البكري وأحمد نزار النوري، المرجع السابق، ص 57.
- (24) محمد بن يحيى بن حسن النجيمي، المرجع السابق، ص 7.
- (25) محمد مرسي، المرجع السابق، ص 59-60.
- (26) نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية- المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 95-96.
- (27) بوذريع صالحة، مقال تحت عنوان: دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الإقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 95-97.
- (28) بوذريع صالحة، المرجع السابق، ص 97.
- (29) LAURENCE Binet, CAROLINE Livio, Guide vert à l'usage des entreprises, les éditions d'organisation, paris, 1993, p:112.
- (30) عاشور مزريق، دور الجماعات المحلية في إحلال تنمية بيئية متوازنة، الملتقى الدولي للتنمية المحلية:

- Colloque International sur le Développement Local,
gouvernance et réalité de l'économie nationale, les 26 et 27
avril 2005, Centre Universitaire Mustapha Stambouli de
Mascara, p:12

- (31) محمد سعيد الحفار، مقال تحت عنوان: السياسة البيئية وصون البيئة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، تونس، 1988، ص 420.
- (32) محمد عيسى الغزالي، مقال تحت عنوان: السياسات البيئية، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث، 25 جانفي 2004، ص 05.
- (33) محمد سعيد الحفار، مقال تحت عنوان: السياسة البيئية وصون البيئة، الطبعة الاولى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1988، ص 98 .
- (34) علي دريوسي، مقال تحت عنوان: أشكال التلوث، الحوار المتمدن، العدد 956، المغرب، 2007، ص 2، والرجوع الى الموقع الالكتروني :
<http://www.maroc-ecologie.net/article>
- (35) ابراهيم بظاظو، السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 16.
- (36) أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 152، الكويت، 1990، ص 9.
- (37) أحمد مدحت إسلام، المرجع السابق، ص 9.
- (38) محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، الطبعة الاولى، دار الأمين للنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص 38.
- (39) محمد عبد البديع، المرجع السابق، ص 38.
- (40) منشورات المعهد العربي للتخطيط، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية، مجلة المفاهيم والقضايا البيئية الأساسية، الكويت، دون ذكر السنة، ص 1.
- (41) منشورات المعهد العربي للتخطيط، المرجع السابق، ص 35.
- (42) منشورات المعهد العربي للتخطيط، المرجع السابق، ص 36.
- (43) مؤتمر ستوكهلم لسنة 1972 المنعقد بالسويد .
- (44) مؤتمر ريودي جانيرو المنعقد بالبرازيل سنة 1992.

- (45) عماري عمار، مداخلة تحت عنوان: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7-8 افريل 2008، ص4.
- (46) عماري عمار، المرجع السابق، ص 4.
- (47) محمد عزت محمد إبراهيم و محمد عبد الكريم ربه، إقتصاديات الموارد، دون ذكر الطبعة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص294.
- (48) سنوسي زوليخة وبوزيان الرحمانى هاجر، مداخلة تحت عنوان: البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 افريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص4.
- (49) مطانيوس مخول وعدنان غانم، مرجع سابق، ص38.
- (50) زرمان كريم، مقال تحت عنوان: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2002، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2010، ص195.
- (51) زرمان كريم، المرجع السابق، ص 195.
- (52) عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابوزنط، التنمية المستدامة " فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص ص 28-30.
- (53) منشورات المعهد العربي للتخطيط، تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية، مجلة المفاهيم والقضايا البيئية الأساسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دون ذكر السنة، ص 03 .
- (54) منشورات المعهد العربي للتخطيط، المرجع السابق، ص ص 02-03.
- (55) منشورات المعهد العربي للتخطيط، المرجع السابق، ص 03.
- 56) Taladidia Thiombiano, Economie de l'environnement et Des Ressources Naturelles, Edition : harmattan, paris, 2004, p164-168
- (57) إبراهيم مصطفى إبراهيم، البيئة والتلوث، دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، جامعة الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، 1995، ص 6.